



النمرة : ب

التاريخ: 29 شعبان 1447هـ

س م / ا ع ت ج م / ا ش م / 2026

الموافق: 17 فبراير 2026م

الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

منشور رقم (2026/3)

معنون لكافة المصارف العاملة

الموضوع: الضوابط الخاصة بالمصارف ذات الأهمية النظامية - المحلية

إستناداً إلى قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م ولتعزيز الاستقرار المالي والالتزام بالمعايير المالية الدولية ومواكبة التطورات والممارسات العالمية ، يوجه بنك السودان المركزي بالضوابط التنظيمية الخاصة بالمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية Domestic Systemically Important Banks (D-SIBs)، على النحو التالي:

المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية: هي المصارف ذات الحجم، المستحوذة على حصة سوقية تؤثر بشكل كبير على قطاع المصارف والمؤسسات المالية بحيث يصعب استبدالها، ويؤدي أي خلل فيها إلى مخاطر نظامية على النظام المصرفي والمالي والاقتصاد بشكل عام.

أولاً: تحديد المصارف ذات الأهمية النظامية - المحلية

1- تصنف المصارف وفقاً لدرجة أهميتها النظامية على المستوى المحلي إلى خمس فئات كما هو موضح في الجدول رقم (1) أدناه (بحيث تكون المصارف في المجموعة رقم "5" هي الأكثر أهمية نظامية).

جدول رقم (1): فئات المصارف ذات الأهمية النظامية - المحلية

الدرجة	النسبة المئوية
الفئة (5)	أكثر من 40%
الفئة (4)	30% وأقل من 40%
الفئة (3)	20% وأقل من 30%
الفئة (2)	10% وأقل من 20%
الفئة (1)	5% وأقل من 10%

2- يتم تقسيم المصارف بناءً على أربعة مؤشرات رئيسية (الحجم، درجة الترابط، القابلية للاستبدال، ودرجة التعقيد) لكل منها مؤشرات فرعية ذات أوزان نسبية محددة، وفقاً للمنهجية الموضحة في الملحق رقم (1).



ثانياً: المتطلبات الرقابية للمصارف ذات الأهمية النظامية – المحلية

دون المساس بالمنشورات والضوابط السارية، يجب على المصارف ذات الأهمية النظامية الالتزام بمتطلبات رقابية إضافية، وذلك علي النحو التالي:

1- رأس المال والملاءة:

أ- الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال تتراوح بين 13% و 15.5%، وذلك وفقاً لدرجة الأهمية النظامية لكل مصرف.

ب- مع الوضع في الاعتبار ما جاء في (أ) يجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال من الشريحة الأولى (رأس مال أساسي تتراوح بين 5% إلى 7.5%، وذلك وفقاً لدرجة الأهمية النظامية لكل مصرف).

الجدول رقم (2) يوضح متطلبات رأس المال الإضافي حسب فئات المصارف ذات الأهمية النظامية - المحلية.

جدول رقم (2): رأس المال الإضافي حسب درجة الأهمية النظامية

الفئة	متطلب رأس المال الإضافي	إجمالي رأس المال المطلوب من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)	إجمالي نسبة كفاية رأس المال المطلوبة
الفئة (5)	3.5%	7.5%	15.5%
الفئة (4)	2.5%	6.5%	14.5%
الفئة (3)	2%	6%	14%
الفئة (2)	1.5%	5.5%	13.5%
الفئة (1)	1%	5%	13%

ج- على المصارف التي يتم تصنيفها كمصارف ذات أهمية نظامية الإلتزام بالآتي:

(1) وضع خطة مفصلة للوفاء برأس المال تتناسب مع طبيعة المصرف من حيث درجة التعقيد ومجال الأعمال وغيرها من مكونات التقييم. مع الأخذ في الاعتبار أن تشمل الخطة ما يلي:

i. النظرة المستقبلية والتنبؤ المالي لفترة تغطي (5) سنوات على الأقل.

ii. تحديد الأولويات وتقييم فعالية الإجراءات المتاحة لتقليل الآثار السالبة للأحداث غير المتوقعة.

(2) المرونة لإجراء التعديلات اللازمة على خطة رأس المال بصورة تمكن من اتخاذ القرار بصورة أفضل في ظل الظروف المتغيرة.

(3) إرسال الخطط الخاصة برأس المال للإدارة العامة للرقابة على البنوك بنهاية ديسمبر من كل عام.



(4) تفصيل خطة رأس المال بصورة تعكس مساهمات كل الأطراف ذات العلاقة داخل المصرف على بما في ذلك إدارات المخاطر، التمويل، والخزينة.

(5) التحقق من فعالية خطة رأس المال.

د- على مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية للمصارف ذات الأهمية النظامية المشاركة في عملية وضع خطة رأس المال وذلك بمراجعة وإجازة خطط رأس المال مرة واحدة على الأقل خلال العام أو حسب الضرورة في حال حدوث أي تغييرات.

ه- يجوز للمصارف التي يتم تصنيفها كمصارف ذات أهمية نظامية محلية إستشارة مؤسسة متخصصة ذات خبرة لمراجعة خطط رأس المال قبل رفعها لبنك السودان المركزي.

2- إدارة المخاطر:

يجب على المصارف ذات الأهمية النظامية بمختلف فئاتها الالتزام بالآتي:

أ- حساب العباء على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 25% بدلاً عن 15% الواردة في المنشور رقم (2009/6) إستمارة (OR).

3- الحوكمة

الالتزام بمتطلبات حوكمة على المصارف ذات الأهمية النظامية، تشمل:

أ- تفعيل لجان مجالس الإدارة لتكون أكثر فاعلية حسب طبيعة ونشاط المصرف، يكون عدد اجتماعات لجان مجالس الإدارات ستة اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

ب- زيادة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة من إثنين إلى أربعة لضمان اتخاذ قرارات موضوعية لا تخضع لضغوط الإدارة التنفيذية أو كبار المساهمين.

ج- تعزيز دور لجنة المخاطر لتصبح المحرك الأساسي للحوكمة عن طريق:

(1) رفع التقارير مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

(2) حوكمة البيانات والتقارير الرقابية: وذلك بفرض ضوابط للتأكد من دقة البيانات بحيث يجب أن يكون المجلس قادراً على الحصول على بيانات دقيقة ولحظية عن موقف المصرف المالي.

(3) الشفافية العالية والإفصاح العلني عن مؤشرات الأهمية النظامية.

4- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بالإضافة إلى متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلتزم المصارف ذات الأهمية النظامية – المحلية بالآتي:

أ- إجراء اختبارات ربع سنوية لفعالية النظام التقني لرصد العمليات المشبوهة واختبارات الضغط، والتحقق من كفاية وكفاءة السيناريوهات والمؤشرات المدرجة فيه، ومدى ملاءمتها لحجم وطبيعة وتعقيد أنشطة المصرف.



ب- إدراج مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن اختبارات الضغط المؤسسية وتحليل السيناريوهات على مستوى المصرف و أن تعكس السيناريوهات الآثار المحتملة للغرامات، وفقدان علاقات المراسلة، والتداعيات التشغيلية والمالية ومخاطر السمعة.

5- متطلبات الإفصاح والشفافية

يجب على المصارف:

- أ- الإفصاح بشكل شامل و مفصل عن المخاطر، كفاية رأس المال، السيولة، وتركز الائتمان.
- ب- رفع تقارير رقابية دورية لبنك السودان المركزي بتواتر أعلى ، وفقاً لمطلوبات .

6- خطط التعافي والمعالجة

أ- على المصارف وضع خطط التعافي (Recovery Plan)، إستمرارية الأعمال (Business Continuity)، الطوارئ (Contingency Plan)، وفق ضوابط بنك السودان المركزي بنهاية ديسمبر من كل عام، مع مراعاة الآتي:

(1) تقديم قائمة شاملة بإجراءات التعافي المتاحة للمصرف لتقوية أوضاعه في حال تعرضه لأوضاع ضاغطة.

(2) عكس الخطط حجم المصرف ومد تأثيره على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، توفر البدائل، ودرجة تعقيد أعماله.

(3) تضمين الخطط في إطار إدارة المخاطر على أن يتم تحديثها سنوياً وأن تتم إجازتها بواسطة مجلس الإدارة.

ب- إستشارة مؤسسة متخصصة ذات خبرة للمساعدة في إعداد خطط إدارة إستمرارية الأعمال قبل تسليمها لبنك السودان المركزي.

7- الرقابة والإشراف المعزز

- أ- تخضع المصارف ذات الأهمية النظامية لزيارات ميدانية بوتيرة أعلى من بقية المصارف.
- ب- الالتزام بمتطلبات تصحيحية ، وتقارير إضافية للمتابعة والإشراف بشكل مكثف.

ثالثاً: الضوابط العامة:

- 1- سيتم تصنيف المصارف حسب أهميتها النظامية مرة واحدة في العام ، وعند الضرورة .
- 2- سيتم إخطار المصارف بصورة فردية بتصنيفها بنهاية كل عام أو أكثر من مرة خلال العام وفقاً لمقتضيات الحال .
- 3- يتم تطبيق المتطلبات الرقابية الإضافية بما يتوافق مع الفئة الجديدة عند إعادة تصنيف مصرف ضمن فئة أعلى أو أقل من آخر موقف للتصنيف،
- 4- تسري الموجهات الخاصة بمتطلبات رأس المال الإضافي من تاريخ تصنيف المصرف ضمن المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية.



5- بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية التي يتم تحديدها كمصارف ذات أهمية نظامية محلية بواسطة بنك السودان المركزي أو عالمية في بلد المنشأ يتم التعامل معها وفقاً للمعايير المطبقة على المصارف ذات الأهمية النظامية السارية في السودان.

يسري العمل بموجب هذا المنشور اعتباراً من تاريخه، وعلي المصارف اتخاذ ما يلزم .

ع/ بنك السودان المركزي

ياسر عبد الرحمن الياس
د. الفاتح النور الحسن

إدارة الشؤون المصرفية
الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

ملحق رقم (1)

منهجية تقييم المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية (D-SIBs)

الوزن النسبي (%)	أداة القياس (المؤشر الفرعي)	الرمز	الوزن النسبي (%)	المؤشر الرئيسي
15%	إجمالي أصول المصرف داخل السودان	A	(40%)	الحجم
25%	إجمالي الودائع	B		
10%	إجمالي أرصدة وإيداعات المصرف لدى بنك السودان المركزي والمصارف والمؤسسات المالية	C	(25%)	درجة الترابط
12%	إجمالي أرصدة وإيداعات بنك السودان المركزي والمصارف والمؤسسات المالية لدى	D		



المصرف.				
3%	مساهمات المصرف الرأسمالية في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.	E	(30%)	القابلية للاستبدال
15%	إجمالي التمويل	F		
10%	إجمالي الالتزامات خارج الميزانية	G		
5%	حجم التعاملات في نظام (RTGS)	H	(5%)	التعقيد
2%	إجمالي أصول المصرف خارج السودان	I		
2%	إجمالي التزامات المصرف خارج السودان	J		
1%	الأوراق المالية المبقاه بغرض البيع أو المتاجرة	K		

تستخدم المعادلة التالية بواسطة بنك السودان المركزي لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

$$SCORE_{ij} = \left(0.15 \frac{A_{ij}}{\sum_{i=1}^n A_{ij}} + 0.25 \frac{B_{ij}}{\sum_{i=1}^n B_{ij}} \right) + \left(0.10 \frac{C_{ij}}{\sum_{i=1}^n C_{ij}} + 0.12 \frac{D_{ij}}{\sum_{i=1}^n D_{ij}} + 0.03 \frac{E_{ij}}{\sum_{i=1}^n E_{ij}} \right) + \left(0.15 \frac{F_{ij}}{\sum_{i=1}^n F_{ij}} + 0.10 \frac{G_{ij}}{\sum_{i=1}^n G_{ij}} + 0.05 \frac{H_{ij}}{\sum_{i=1}^n H_{ij}} \right) + \left(0.02 \frac{I_{ij}}{\sum_{i=1}^n I_{ij}} + 0.02 \frac{J_{ij}}{\sum_{i=1}^n J_{ij}} + 0.01 \frac{K_{ij}}{\sum_{i=1}^n K_{ij}} \right)$$

حيث أن:

$SCORE_{ij}$ = درجة الأهمية النظامية المحلية للمصرف i في الوقت j . $\sum_{i=1}^n A_{ij}$ = مجموع المؤشر الرئيسي للمصارف n .
الرموز من A إلى K = المؤشرات الفرعية الواردة في الجدول رقم (2).

المؤشرات الرئيسية

- 1- **الحجم (Size):** يتم قياس معامل الحجم بناءً على إجمالي تعرضات المصرف داخل وخارج الميزانية.
- 2- **درجة الترابط (Interconnectedness):** يتعلق الترابط بالتعاقدات بين المصرف والمؤسسات المالية التي تتعامل مع المصرف مثل حجم الأصول والالتزامات المتداخلة والتي تكون مصدر لانقراض العدوى والآثار السالبة في النظام المصرفي والمالي في الأوضاع الضاغطة.



3- القابلية للاستبدال (Substitutability): كلما ازداد حجم الدور الذي يلعبه المصرف مع قلة أو انعدام توفر البدائل المناسبة التي لها القدرة على تغطية نشاط المصرف في حالة تعرضه لهزات مالية أو انهياره، أدى ذلك إلى حدوث أثر أكبر على النظام المالي و بالتالي على الاقتصاد.

4- درجة التعقيد (Complexity): يتم استخدام درجة تعقيد الأعمال كمقياس للأهمية النظامية، حيث يشير التعقيد إلى نوع نشاط المصرف وهيكله الإداري ومدى تشابك العمليات وتداخلها، فكلما ازدادت تعقيداً، ازداد الوقت والجهد والتكلفة المبذولة في سبيل إيجاد حلول لها في الأوضاع الضاغطة.